

التحقيق معه في كلية ضباط الشرطة في نعوريم. قرب مدينة نتانيا. وتولى التحقيق العميد شمعون سابير، قائد الوحدة القطرية لمكافحة الجرائم الخطيرة وسبق ديكل عن اجراءات العمل التي كانت متبعة في مكتبه. عندما كان نائباً لوزير الزراعة، وعن توزيع المهام والصلاحيات. وعن موضوع التبرعات التي قدمها بعض تجار الاراضي واصحاب المشاريع الخاصة في الضفة الغربية الى الليكود خلال حملة ائحة اوقات الكنيست الاخيرة (هأرتس، ١٦/١٢/١٩٨٥). وبالنسبة إلى موضوع الرسالة الموقعة من جانب مساعده أي تسور، يشان وجود معصافه من جانب الحكومة على اقامة مستوطنتي كرميم وكلاعيم، ادعى ديكل بان اقدام تسور على ذلك، انما كان نتيجة خطأ في تفسير قرارات الحكومة (هأرتس، ١٨/١٢/١٩٨٥). ولم يتف ديكل بتقديم بعض تجار الاراضي تبرعات لصالح حملة الليكود الانتخابية. لكن على الرغم من اعترافه هذا، وما تضمنته من اقرار بانشاركه في اللقاء الذي تم مع اصحاب المشاريع الخاصة وتجار الاراضي، فقد تورت الشرطة الاكثفاء بما قدمه من افادات، وبالتالي وقف التحقيق (هأرتس، ١٦/١٢/١٩٨٥).

جوانب أخرى

ومن ناحية اخرى، فاستنذاف التحقيق في قضية الاراضي ادى الى استنذاف الاهتمام الصحافي والسياسي بالموضوع، وهذا بدوره، ادى الى اشارة الشبهات، تارة، والاتهامات الصريحة، تارة اخرى، بالنسبة الى شخصيات وجهات رسمية وعامة، كذلك ادى الامر الى توجيه اتهامات صريحة من جانب الليكود الى الشرطة بوجود «دوافع سياسية» تحركها خدمة لاغراض ومصالح حزبية.

فعلى صعيد الاهتمام الصحافي بالموضوع، كشفت مجلة «كوتيرت راشيت»، في عددها الصادر بتاريخ ١٥/١/١٩٨٦، النقب عن وقوع «وثيقة» في يدها موقعة من وزير الاسكان دانييل ليفي. تلوح - على حد قول المجلة - علامات استفهام كبيرة حول احتفال تورط ليفي.

شخصياً، في تخرية سداب الاراضي في الضفة الغربية وما رافقها من اعمال غش واحتيال. وتذكر اشجلة ان تاريخ تلك الوثيقة يعود الى شهر شباط (فبراير) ١٩٨٢، حين كان ليفي يشغل منصب وزير الاسكان في حكومة بيغن الثانية، ويشرف، في الوقت ذاته، على شؤون الاستيطان في المناطق المحتلة (الميثاق، القدس، ١٦/١/١٩٨٦).

كذلك كشفت اوساط صحافية اسرائيلية النقب عن تورط الكيرن كاييمت ليسرائيل (شركة استغلال الاراضي الصهر وبنية) في صفقات الاراضي المزورة في الضفة الغربية، عن طريق شركة هيمنوت التابعة لها، واشارت التقارير الصحافية بهذا الشأن الى ان هذه الشركة، اي هيمنوت، ساجمت في الاسابيع على بعض الاراضي في الضفة الغربية وفي شراء بعضها الآخر، بصفتها وكيل عن دولة اسرائيل في المناطق المحتلة. وبهذه الصفة سجلت الشركة باسمها قرابة ٧٥٠٠ دونم من اراضي الضفة الغربية، وخصصتها لاقامة المستوطنات عليها. ومن المستوطنات المقامة على اراض تعود ملكيتها الى شركة هيمنوت كل من: عوفرا وكروميم والون شةوت وكفار عتسيون، وجميعها في الضفة الغربية. واهم ما في الامر، هو ان شركة هيمنوت كان لها دور، منذ العام ١٩٦٧، في تحويل ملكية حوالي ٦٠٠٠ دونم مسجلة باسمها الى القطاع الخاص (الطليلة، القدس، ٢٢/١/١٩٨٦).

ومن التحايل على اصحاب الاراضي العرب، وبالتالي التحايل على المشترين من اليهود ببيعهم قطع ارض لا تعود ملكيتها للشركات الاسرائيلية او اذها لم تستملكها بالطرق القانونية، الى التحايل على ضريبة الدخل. وفي هذا الصدد، اوضح عضو الكنيست يوسي ساريد (رائس)، وسكرتير الحركة، داني تسوكر، في رسالة الى مراقب الدولة ان بعض الشركات العاملة في مجال شراء الاراضي وبيعها في الضفة الغربية مسجل كشركات اردنية في مدينة رام الله او كشركات اجنبية اخرى. وكل ذلك من اجل التهرب من دفع ضريبة الدخل المستحقة على نشاطات تلك الشركات واعمالها (عمل همشمار،